EP

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/49/38
10 June 2006

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطـــراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتمـــــــاع التـــاســـع و الأربعـــــون
مونتريـــال، 10- 14 يوليه / تموز 2006

المزايا النسبية لاستبدال المتطلبات الحالية لتقديمات طلبات تجديد مشروع تعزيز مؤسسي، بتدبير مبسّط (متابعة المقرّر 49/47)

ان وثائق ما قبل الدورات قد تصدر دون اخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

لأسباب اقتصادية، لقد تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدد، فيرجى من المندوبين أن يأخذوا نسختهم معهم الى الاجتماع وألا يطلبوا نسخا اضافية.

خلفيـــة

1 في اجتماعها السابع والأربعين، قررت اللجنة التنفيذية، ضمن أمور أخرى، أن تطلب من الأمانة " أن تعد للاجتماع التاسع والأربعين، في تشاور مع الوكالات المنفذة، ورقة تتفحص الجدارة النسبية لاستبدال المتطلبات الحالية لتقديم طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي، بتدبير مبسط يستعمل التقرير عن التقدم المحرز عن تنفيذ البرامج القطرية، والذي تقدمه الآن سنويا جميع بلدان المادة 5 التي تتلقى مساندة من الصندوق المتعدد الأطراف، مع دورة سنوية لتمويل التجديدات ولكن بدون تغيير المستويات السنوية للتمويل الذي يقدمه الصندوق.". وقد أعدت الأمانة هذه الورقة استجابة للفقرة (ز) من المقرر 49/47 (ويرد نص المقرر بالكامل في المرفق الأول).

الاجراءات الحالية لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي

2 في اجتماعها التاسع عشر، اعتمدت اللجنة التنفيذية في المقرر 29/19، منهجية لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي، كما يلي:

- دورة من سنتين لتمويل المشروعات وتجديدها بدون أي تغيير في مستوى التمويل السنوي الأولي؛
- ادخال شرط لتقديم ما يلي:

(أ) تقرير نهائي عن الأنشطة والعمليات التي قامت بها وحدة الأوزون الوطنية في اطار المرحلة السابقة من مشروع التعزيز المؤسسي؛

(ب) طلب تمديد مرفق به خطة عمل تشير الى الأنشطة المقترح أن تقوم بها وحدة الأوزون الوطنية في المرحلة التالية من مشروع التعزيز المؤسسي.

3 وافقت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها الثاني والثلاثين، على أشكال التقارير النهائية وطلبات التمديد (المقرر 17/32). أما مستويات التمويل الحالية حسبما زيدت لجميع بلدان المادة 5 في المقرر 57/35 وللبلدان الأصغر المستهلكة لمستوى منخفض في المقرر 37/43، فقد تقرر تثبيتها دونما تغيير قبل عام 2010 في المقرر 49/47.

4 وفي اجتماعها الثالث والثلاثين، أخذت اللجنة التنفيذية علما بالتعديلات النهائية على الاشتراطات الجديدة المقترحة للاتفاقات بين الوكالات ذات الصلة والبلد المعني بشأن مشروعات التعزيز المؤسسي، وطلبت تطبيق الاشتراطات الجديدة على جميع اتفاقات المشروعات المستقبلية للتعزيز المؤسسي (المقرر 12/33). ولا يقترح في هذه الورقة ادخال أي تغيير على هذه الاتفاقات، ولذلك فلن تخضع لأي نقاش اضافي.

5 نظرا لطول التقرير النهائي وطلب التمديد وطبيعتهما الروتينية، فلن يحالا الى اللجنة التنفيذية. وسوف تتولى الأمانة استعراض الوثائق المستلمة، بالاضافة الى آخر تقارير البيانات التي يقدمها البلد، ومقررات الأطراف أو استنتاجات لجنة التنفيذ. وسيقدم الى اللجنة التنفيذية جدول موجز وتقرير مختصر عن كل بلد، بالاضافة الى أي ملاحظات مبدئية ترغب اللجنة التنفيذية في تقديمها لحكومة البلد المعني. وتعلق الأمانة أيضا على تقارير البيانات أو قضايا الامتثال ذات الصلة (للمشروعات التي لا يوصى بالموافقة العامة عليها).

أسباب النظر في اعادة تقييم العملية

6 أشارت اللجنة التنفيذية في المقرر 57/35، الى أن مشروعات التعزيز المؤسسي سيستمر تمويلها لغاية عام 2010، حتى عندما تخفض البلدان المعنية استهلاكها الى الصفر. وهكذا، أصبح التعزيز المؤسسي عنصرا مستديما من الآلية المالية، على الأقل حتى عام 2010.

7 لم يحدث قط أن امتنعت اللجنة التنفيذية عن الموافقة على أي طلب لتمويل أحد مشروعات التعزيز المؤسسي. وقد عولجت حالات عدم الامتثال من جانب بلد ما باعتماد التمويل لسنة واحدة فقط، بدلا من سنتين. وتقوم الأمانة عموما بحل أي مخالفات في طلبات التمويل أو غير ذلك من المسائل الادارية قبل تقديمها، مما ينطوي أحيانا على ارجاء تقديم الطلب الى اجتماع لاحق.

8 بينما يقدم شكل تقرير التعزيز المؤسسي وخطة العمل حاليا على نحو ينظر الى تمويل التعزيز المؤسسي باعتباره "مشروعا" ذا أهداف محددة يمكن تعريفها وقياسها، فان التمويل الموجه لتعزيز المؤسسات الوطنية يمكن، كبديل لذلك، أن ينظر اليه كتمويل مقدم بهدف تسهيل الازالة الشاملة للمواد المستنفدة للأوزون، وامتثال البلد لمتطلبات الرقابة المنصوص عليها في البروتوكول.

9 اذا نظر الى تمويل التعزيز المؤسسي بشكل أوسع باعتباره مساندة لأهداف البروتوكول القطرية الشاملة، فان المصدر الأولي للمعلومات التي على أساسها سيتم النظر في تعزيز الأهداف المتوخاة من تمويل التعزيز المؤسسي، سيكون التقرير السنوي عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج القطري، والذي طوّر شكله الحالي ليشمل بيانات عن خطط ادارة المخاطر، واعتمدته اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس والأربعين (39/46). ويمكن لهذا التقرير أن يستخدم كأساس لتحليل طلبات التجديد لمشروعات التعزيز المؤسسي، ربما مع ادخال تعديلات طفيفة على الشكل ليشمل معلومات مختارة وعالية القيمة حول تشغيل وحدة الأوزون الوطنية، بالاضافة الى طلب مبسط وموجز. وبهذه الطريقة، ربما أمكن معالجة طلبات تجديد التعزيز المؤسسي في عرض سنوي شامل يقدم الى الاجتماع الثاني من كل سنة.

المزايا والمساوئ

10 ان مزايا النظام المعدّل القائم على تقارير البرامج القطرية المرحلية هي ما يلي:

(أ) تجنب الحاجة الى تقديم تقرير مطول يحتوي على التفاصيل التي لا يتقرر على أساسها حاليا الموافقة على طلب التمويل للتعزيز المؤسسي أو رفض ذلك الطلب؛

(ب) اقامة رابطة مباشرة بين تقرير تحديث معلومات البرنامج القطري السنوي، الذي يمثل حاليا الوسيلة الأولية للابلاغ عن الوضع العام للازالة في البلدان المستهلكة لمستوى منخفض (والتي تقدمها أيضا البلدان الأخرى غير البلدان المستهلكة لمستوى منخفض) وتقديم المساندة لمشروع التعزيز المؤسسي؛

(ج) اجراء خفض مقابل في وثائق اللجنة التنفيذية.

11 ليست هناك تكاليف مالية مرتبطة بالتعديل المحتمل للاجراءات الخاصة بتمويل التعزيز المؤسسي. غير أن المساوئ المحتملة تشمل ما يلي:

(أ) ان اقتراحات مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف (بخلاف طلبات اعداد المشروعات) تعد على نحو مستمر في شكل تقرير شامل يشير الى النتائج/الآثار المترتبة على النشاطات السابقة المماثلة والمعلومات التفصيلية عن النشاطات/النفقات المقترحة، للسماح باجراء تحليل محدد للاحتياجات والتكاليف؛

(ب) لمراعاة اعتبارات المساءلة، ينبغي ارفاق معلومات عن الأنشطة المحددة التي تطلب المساندة من أجلها، وذلك في أي اقتراح للتمويل من الصندوق المتعدد الأطراف (بخلاف اعداد المشروع)؛

(ج) لمراعاة اعتبارات المساءلة أيضا، قد يحتاج أي اقتراح للتمويل أن يتضمن متطلبات ابلاغ محددة، على الأخص لتسهيل تقييم حالة استخدام الأموال، ومدى ملاءمة أوجه استعمالها؛

(د) ان المعلومات السردية الموجودة حاليا في التقارير النهائية بخصوص حالة وحدة الأوزون الوطنية، والنشاطات المنفذة خلال فترة التجديد الأخيرة وحالة الانفاق، يحتمل أن تسهل في الحصول على فهم للوضع في البلدان المعنية، ولن تتوافر هذه المعلومات اذا اعتمدت عملية مبسطة لتقديم الطلبات واستعراضها؛

(هـ) ان أي تقييم في المستقبل لجهود بناء القدرات التي تمول من خلال مشروع للتعزيز المؤسسي سيعاني من نقص المستندات.

النظر في الخيارات

12 لدى استعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي في الورقة المقدمة الى الاجتماع السابع والأربعين (UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/53)، أشارت الأمانة الى ان هناك، للوهلة الأولى، مبررا لاستعراض وتبسيط الاجراءات الخاصة بتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي. ويقوم هذا المبرر على أساس اقتراح مفاده أن النتاج الرئيسي لمشروع التعزيز المؤسسي هو أداء البلد في مجالي الازالة والامتثال. فالأداء المرضي في مجالي الازالة والامتثال، كما يظهر في التقارير المرحلية للبرامج القطرية، يمكن أن يشكل أساسا للموافقة العامة الروتينية على مشروع التعزيز المؤسسي.

13 غير أنه، عند استعراض الأشكال المستعملة حالية للتقرير النهائي وخطة العمل، بهدف حذف معظم محتوياتهما أو كلها، اتضح أن كمية كبيرة من المعلومات فيهما ينبغي عدم تجاهلها أو اغفالها، وخصوصا بالعلاقة الى: (أ) الاستخدام الفعلي للأموال المعتمدة، والاستخدام المقترح للأموال مستقبلا، (ب) وضع وحدة الأوزون الوطنية في البنية الأساسية الحكومية وفي عملية اتخاذ القرار الحكومي،. والسبب في ذلك أن تقييم هذه المعلومات الأساسية على مستوى المشروع قد تعتبر أساسية لحسن ادارة الصندوق المتعدد الأطراف.

14 عند مناقشة هذه المسائل مع الوكالات ذات الصلة، أصبح واضحا أن المعلومات التي تعتبر مهمة، حتى اذا كانت جزءا من تقرير مبسط، سوف ينتهي بها الأمر الى أن تتضمن الكثير مما هو مقدم حاليا في التقارير النهائية، وهذا من شأنه أن يقوض الهدف الأصلي من العملية. فستكون هناك حاجة الى قيام الوكالات والأمانة باجراء التحليل بنفس الطريقة التي تحدث حاليا. كما أن الوقت اللازم لتجميع التقارير والخطط وتحليلها سيجعل من غير العملي اتباع مفهوم التقديم السنوي لجميع تجديدات التعزيز المؤسسي الى اجتماع واحد، وهو العنصر المركزي في المفهوم المبسط المقترح.

15 وهكذا، فان النتيجة التي توصل اليها التحليل الحالي أنه من الأفضل أن تظل المنهجية الحالية لتقديم وبحث الطلبات الخاصة بتجديد تمويل التعزيز المؤسسي، أن تظل بدون تغيير في الوقت الراهن. ومع ملاحظة الحاجة الى تحقيق التوازن الصحيح بين: (أ) الادارة على المستوى الجزئي التي تعني بالتفاصيل و (ب) الاستعراض والرصد المالي المسؤول للبرامج، فان الأمانة ستواصل بحث الفرص المتاحة لتحسين عملية تجديد التعزيز المؤسسي، ويمكنها أن تتناول أي استنتاجات اضافية في سياق دراسة تمويل التعزيز المؤسسي بعد عام 2010، التي ستقدم الى اللجنة التنفيذية في نهاية عام 2007 وفقا للمقرر 49/47.

ملاحظات لحكومة البلد المعني

16 غير أن هناك مجالا لتحقيق مزايا أخرى من أحد أجزاء عملية التجديد والناشئة عن تزايد الأهمية المعطاة للمعلومات المتضمنة في التقارير المرحلية عن البرامج القطرية، أثناء النظر في طلبات تجديد التعزيز المؤسسي. ففي الوقت الراهن، يرفق بجميع الموافقات على التجديد مذكرة موجزة موجهة الى حكومة البلد المعني تفيد بأن اللجنة التنفيذية أخذت علما بوضع الامتثال في البلد وبأعمال وحدة الأوزون الوطنية، وتعرب عن تأييدها لجهود الازالة المنفذة حاليا. وقد بدأ تطبيق هذا الأسلوب بعد الاجتماع الخامس والثلاثين، والذي اعتمد فيه مفهوم الاستهلاك المتبقي القابل للتمويل، بالاضافة الى زيادة بنسبة 30 بالمئة في مستويات تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي. وأشار عدد من أعضاء اللجنة الى قبولهم الاستمرار في اعداد هذه الملاحظات والموافقة عليها لارسالها الى الحكومات.

17 من ناحية أخرى، بالرغم من أن محتويات الملاحظات قد صيغت بحيث تكون ذات صلة بظروف البلد المعني، فقد أصبحت ذات طابع روتيني الى حد كبير من زاوية السياسات، اذ أنها تشير الى آخر تطورات الموقف بالنسبة لحالة امتثال البلد، والعمل الذي قامت به وحدة الأوزون الوطنية في الاشراف على المشروعات قيد التنفيذ، وأنشطة الترويج والتوعية المنفذة، بالاضافة الى الأمل المعقود على أن تقدما طيبا سيتم احرازه من خلال الجزء المتبقي من برنامج الازالة.

18 وثمة فرصة لاعادة النظر في الملاحظات المقدمة للحكومات للتركيز بصورة أكبر على مسائل محددة، وازالة الطابع الروتيني للرسالة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يلي:

(أ) اسناد الملاحظات الى تقييم دقيق لوضع البلد المعني؛

(ب) اعتماد سياسة الكتابة الى الحكومات على أساس استثنائي، بدلا من الكتابة اليها في كل حالة، اما لاسترعاء الانتباه الى مسائل ربما احتاجت الى اهتمام عاجل للابقاء على التقدم المحرز في شأن الازالة، أو كبديل لذلك، التعليق بشكل ايجابي على النجاح الاستثنائي أو على انجازات محددة بمجال الازالة. ويمكن أن تقوم الأمانة باسترعاء انتباه اللجنة الى هذه الأمور كجزء من تقارير مشروعات التعزيز المؤسسي التي تقدمها الوكالة المعنية، بالاضافة الى تقديم ملاحظات ملائمة مقترحة.

التنسيق

19 وزعت نسخة أولية من هذه الورقة على الوكالات المنفذة للتعليق عليها. ويوافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها. غير أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يرغب في استكشاف امكانية القيام، في تاريخ لاحق وعلى سبيل التجربة، باعداد تقرير نهائي مبسط من صفحة واحدة وخطة عمل من صفحة واحدة لارفاقهما بالتقرير السنوي للبرنامج القطري، استعواضا عن العملية الجارية لتجديد التعزيز المؤسسي. وأيد البنك الدولي الابقاء على دورة

التجديد كل سنتين. غير أن البنك رأى أن التقارير النهائية وخطط العمل الحالية أصبحت بالية، وأن أداء التعزيز المؤسسي ومدى فاعلية بناء القدرات يمكن معرفتهما أساسا من تقارير البرامج القطرية، التي يمكن دعمها عند الضرورة بتقديم المعلومات المالية عن مشروعات التعزيز المؤسسي التي تعتبر ضرورية للحفاظ على المساءلة.

توصيـــات

20 قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في الخطوات التالية:

(أ) الابقاء في الوقت الراهن على الترتيبات الحالية لتقديم وبحث طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي؛

(ب) أن تطلب من الأمانة مواصلة دراسة الفرص لتحسين عملية تجديد التعزيز المؤسسي، وتناول أي استنتاجات اضافية في سياق استعراض تمويل التعزيز المؤسسي بعد عام 2010، وهو الاستعراض الذي سيقدم الى اللجنة التنفيذية في نهاية عام 2007، وفقا للمقرر 49/47؛

(ج) أن تطلب من الأمانة تقديم مسودة ملاحظات موجهة الى حكومات البلدان التي قد يقتضي الأمر فيها ايلاء هذه المسائل اهتمام عاجل للحفظ على التقدم المحرز في الازالة و/أو الامتثال، أو كبديل لذلك، للتعليق بشكل ايجابي على النجاحات الاستثنائية أو الانجازات المحددة في مجال الازالة.

المرفق الأول

المقــرر 49/47

على أثر مناقشة، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي:

(أ) أن تلاحظ أن تدابير معينة قد اتخذت في فترة الامتثال لايجاد مساندة مؤسسية اضافية ومضمونة ولاعادة تركيز عمل اللجنة التنفيذية على تسهيل الامتثال؛

(ب) أن توافق على أن التدابير التي سبق اتخاذها فعلا انما تمثل استجابة مناسبة لتلبية احتياجات بلدان المادة 5 فيما يتعلق بامتثالها لالتزامات بروتوكول مونتريال حتى – وبما في ذلك – تاريخ 1 يناير 2010؛

(ج) أن تلاحظ أن الخطوات المتوقعة التي ستلزم بلدان المادة 5 للوفاء بالتزاماتها في مجال الامتثال بعد 2010 تدل على أن المساندة التمويلية للتعزيز المؤسسي قد يلزم استمرارها بعد 2010؛

(د) أن ترتيبات التمويل الممكنة ومستويات مساندة التعزيز المؤسسي بعد 2010 ينبغي تفحصها في نهاية 2007؛

(هـ) أن تستكشف المدى والطبيعة والأهلية لأية تدابير اضافية يمكن النظر فيها لقيام اللجنة التنفيذية بتمويل الدراسات المسحية والتدابير المؤسسية و/أو الأنشطة التحضيرية الأخرى لازالة الـ HCFC في ضوء نتائج الدراسة عن سياسة الصين والدراسات المسحية التي يقوم بها اليوئنديبي؛

(و) أن تعترف بأن مساندة التعزيز المؤسسي قد يقتضي الأمر مراجعتها وفقا للخطوط الارشادية الصادرة عن اللجنة التنفيذية عندما يقوم أحد البلدان باعادة النظر رسميا في خط الأساس لديه مع الأطراف في البروتوكول؛

(ز) أن تطلب من الأمانة أن تعد للاجتماع التاسع والأربعين، في تشاور مع الوكالات المنفذة، ورقة تتفحص الجدارة النسبية لاستبدال المتطلبات الحالية لتقديم طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي، بتدبير مبسط يستعمل التقرير عن التقدم المحرز عن تنفيذ البرامج القطرية، والذي تقدمه الآن سنويا جميع بلدان المادة 5 التي تتلقى مساندة من الصندوق المتعدد الأطراف، مع دورة سنوية لتمويل التجديدات ولكن بدون تغيير المستويات السنوية للتمويل الذي يقدمه الصندوق.